

**محضر اجتماع  
الجمعية العمومية العادية  
لشركة الاتصالات السعودية لعام ٢٠١٣م**

٢٠ جمادى الأولى ١٤٣٤هـ

١ أبريل ٢٠١٣م

## محضر اجتماع الجمعية العمومية العامة العادية لشركة الاتصالات السعودية

المنعقدة بتاريخ ٢٠ جماد الأولى ١٤٣٤هـ الموافق ١ أبريل ٢٠١٣م

بناء على الدعوة التي وجهها مجلس إدارة شركة الاتصالات السعودية يوم الأربعاء بتاريخ ١٧/٤/١٤٣٤هـ الموافق ٢٧/٢/٢٠١٣م من خلال عدد من الصحف لمساهمي الشركة لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية المقرر انعقادها بقاعة الملك فيصل بفندق الانتركونتيننتال بمدينة الرياض في تمام الساعة (٦.٣٠م) من مساء يوم الاثنين ٢٠/٥/١٤٣٤هـ الموافق ١/٤/٢٠١٣م، فقد انعقدت الجمعية العمومية العامة العادية للشركة في موعدها المحدد برئاسة المهندس عبد العزيز بن عبد الله الصقير رئيس مجلس إدارة الشركة، وحضور جميع أعضاء مجلس الإدارة. كما حضر الاجتماع مندوب وزارة التجارة والصناعة الأستاذ/ ناصر بن عبد الله البقمي، وكذلك مندوباً ديوان المراقبة العامة الأستاذ/ سعود بن محمد الضيفان، والأستاذ/ حسن بن محمد البيشي وكذلك مندوباً هيئة السوق المالية الأستاذ/ عبد الله بن سعود السيارى والأستاذ/ طارق بن عبد العزيز العشبان وحضر جانباً من الاجتماع مراجع حسابات الشركة لعام ٢٠١٢م ديلويت اند توش السادة بكر أبو الخير وشركاهم.

وقد استهل رئيس مجلس الإدارة رئيس الجمعية الاجتماع بكلمة رحب فيها بالحاضرين، وأعلن اكتمال النصاب القانوني اللازم لانعقاد الجمعية وفقاً للمادة (٩١) من نظام الشركات، والمادة (٣٥) من النظام الأساسي للشركة، وذكر أن عدد المساهمين الحاضرين بلغ (٤٨) مساهماً يمثلون (١.٦٩٠.١٩٠.٨٨٧) صوتاً منها عدد (١.٦٩٠.١٩٠.٨٨٧) صوتاً بالأصالة، من أصل أسهم الشركة البالغ عددها (٢.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠) ألفاً مليون سهم أي بنسبة (٨٤.٥١٪). وبلغ عدد المصوتين عن بُعد (٤٠٨) مساهماً يمثلون (٤.٩٣٨.٣٦١) صوتاً أي بنسبه مقدارها (٢٤.٦٩٢٪).

وبعد ذلك تم تعيين الدكتور وليد بن عبدالعزيز العجلان سكرتيراً للجمعية، وكل من المساهم أحمد بن سعيد العي، والمساهم ابراهيم العليقي فارزين للأصوات، بعد أن تم ترشيحهم من قبل رئيس الجمعية وذلك استناداً إلى المادة (٣٤) من النظام الأساسي للشركة. بعد ذلك استعرض رئيس الجمعية مشروع جدول الأعمال التالي:

١. الموافقة على تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/٢٠١٢م.
٢. الموافقة على تقرير مراجعي حسابات الشركة، والحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/٢٠١٢م.
٣. الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة توزيع أرباح عن الربع الرابع من العام المالي ٢٠١٢م بمقدار (٠.٥٠) ريال للسهم بالإضافة إلى ما تم توزيعه عن الثلاثة أرباع الأولى من عام ٢٠١٢م البالغ (١.٥٠) ريال للسهم بحيث يصبح إجمالي الربح الموزع عن العام المالي ٢٠١٢م (٢) ريال للسهم،

وستكون احقية ارباح الربع الرابع ٢٠١٢م للمساهمين المقيدون في سجلات تداول بنهاية تداول يوم انعقاد الجمعية وسيتم صرف الأرباح يوم الأربعاء ١٤٣٤/٥/٢٩ هـ الموافق ٢٠١٣/٤/١٠م، وترحيل ما تبقى من صافي الأرباح للأعوام القادمة.

٤. الموافقة على اختيار مراجع حسابات الشركة من بين المرشحين من قبل لجنة المراجعة لمراجعة القوائم المالية للعام ٢٠١٣م والبيانات المالية الربع سنوية وتحديد أتعابه.
٥. الموافقة على سياسات ومعايير وإجراءات العضوية لمجلس الإدارة.
٦. الموافقة على تحديث وثيقة الضوابط المنظمة لعمل لجنة المراجعة.
٧. إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المنتهية في ٢٠١٢/١٢/٣١م.

كما استعرض رئيس الجمعية موجز لتقرير مجلس الإدارة السنوي لعام ٢٠١٢م، والذي تضمن ملخصاً لأبرز نشاطات الشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م، وملخصاً لأدائها، حيث حققت الشركة نتائج مالية طيبة والله الحمد، وبناءً عليه اقترح مجلس الإدارة توزيع (٢) ريالان للسهم الواحد عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٢/١٢/٣١م. حيث تم صرف (١٥٠) ريال ونصف الريال للمساهمين للسهم الواحد عن الأرباح الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٢م والمقترح صرف (٥٠) هللة للسهم الواحد للربع الرابع من السنة المنتهية في ٢٠١٢/١٢/٣١م، وذلك للمساهمين المسجلين في سجلات تداول بنهاية يوم الاثنين ١٤٣٤/٥/٢٠ هـ الموافق ٢٠١٣/٤/١٠م، وأوضح الرئيس انه سيتم اعتباراً من يوم الأربعاء ١٤٣٤/٥/٢٩ هـ الموافق ٢٠١٣/٤/١٠م تحويل الأرباح الخاصة بالسادة المساهمين إلى حساباتهم لدى البنوك المحلية، أما السادة المساهمون الذين لم يقوموا بتزويد إدارة شئون المساهمين بأرقام حساباتهم فعليهم مراجعة أقرب فرع من فروع البنك الأهلي التجاري، مصطحبين معهم الأوراق الثبوتية لاستلام أرباحهم، أو تزويد إدارة شئون المساهمين بأرقام حساباتهم ليتسنى للشركة إيداع الأرباح المستقبلية في حساباتهم.

ثم طلب رئيس الجمعية من مراجع حسابات الشركة قراءة تقريرهم المتعلق بالقوائم المالية للشركة للعام ٢٠١٢م، حيث ذكر مراجع الحسابات الخارجي أنه قام بمراجعة قائمة المركز المالي الموحدة لشركة الاتصالات السعودية (شركة مساهمة سعودية) كما في ٢٠١٢/١٢/٣١م، والقوائم المالية الموحدة للدخل وحقوق المساهمين والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٣٦) التي تعتبر جزءاً من القوائم المالية الموحدة. حيث أكد المراجع الخارجي أن الإدارة تعتبر مسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً للمادة رقم (١٢٣) لمتطلبات نظام الشركات والمقدمة لهم مع كافة المعلومات والبيانات التي تم طلبها، وأن مسئوليتهم هي إبداء الرأي على هذه القوائم المالية الموحدة استناداً إلى المراجعة التي قاموا بها.

كما أوضح المراجع الخارجي أنه قام بمراجعته وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية التي تتطلب منه تخطيط وإجراء الفحوصات للحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية الموحدة لا تحتوي على أخطاء جوهرية. حيث تشمل المراجعة إجراء فحص اختياري للمستندات والأدلة المؤيدة للمبالغ والإيضاحات الواردة في القوائم المالية الموحدة. كما تتضمن المراجعة إجراء تقييم للمبادئ المحاسبية المطبقة والتقديرات الهامة التي أُعدت بمعرفة الإدارة ولطريقة العرض العام للقوائم المالية الموحدة. وأكد المراجع الخارجي أن مراجعته تعطيه أساساً معقولاً لإبداء رأيه حيال القوائم المالية. وعليه، فقد أكد المراجع الخارجي أن القوائم المالية الموحدة ككل والمشار إليها أعلاه:

- تظهر بعدل من جميع النواحي الجوهرية المركز المالي الموحد للشركة كما في ٢٠١٢/١٢/٣١ م ونتائج أعمالها وتدفعاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير المحاسبية المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية والملائمة لظروف الشركة.
- تتفق مع متطلبات نظام الشركات والنظام الأساسي للشركة فيما يتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية الموحدة.

بعد ذلك فُتح النقاش للأسئلة حول القوائم المالية حيث طلب رئيس الجمعية من المساهمين طرح أي أسئلة أو استفسارات حول القوائم المالية والتي تكون موجهة للمراجع الخارجي قبل خروجه من قاعة الاجتماع، وقد كانت الأسئلة كالتالي:

س / تسأل احد المساهمين بان هناك انخفاض في الربع الرابع من العام ٢٠١٢ مقارنة بالعام ٢٠١١ م ؟  
ج / أجاب المراجع الخارجي بان السبب الرئيسي لذلك هو انخفاض صافي الربح للعام ٢٠١٢ الى ٧.٢٧٦ مليون ريال سعودي، بنسبة ٥.٩% مقارنة بنفس الفترة من العام ٢٠١١ م. ويُعزى انخفاض صافي الربح للأثنى عشر شهراً (على الرغم من ارتفاع إجمالي الربح بـ ٧.٢%) مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق الى سببين رئيسيين: الأول، قيام المجموعة خلال الربع الرابع من العام ٢٠١٢ بمراجعة قيم استثماراتها في سيل سي في جنوب أفريقيا وإيرسل في الهند، مما أدى الى تسجيل مخصص هبوط في قيمة الاصول غير المتداولة بمبلغ ٦٤١ مليون ريال، وهذه عملية غير نقدية، وغير متكررة وليس لها تأثير على التدفقات النقدية. والثاني، بسبب التغير الذي حصل في لوائح الاتصالات في الهند، والذي نتج عنه قيام مجموعة بيناريانج بتسجيل ضرائب مؤجلة ناتجة عن عمليات إيرسل في الهند، وكانت حصة مجموعة الاتصالات فيها بمبلغ ٥٤٤ مليون ريال، وهذه أيضا عملية غير نقدية، وغير متكررة وليس لها تأثير على التدفقات النقدية.

ثم شكر رئيس الجمعية مراجعي حسابات الشركة الخارجيين لعام ٢٠١٢م، وغادروا قاعة الاجتماع.

ثم فتح رئيس الجمعية المجال للنقاش حول بنود جدول اعمال اجتماع الجمعية ، وطلب من المساهمين طرح

ما لديهم من أسئلة حيث طرح ممثلي ديوان المراقبة العامة عدد من الاسئلة على النحو التالي :

س/١ بلغ صافي دخل المجموعة لعام ٢٠١٢م (٧.٢٧٥.٩٥٩.٠٠٠) ريال بانخفاض عن العام السابق نسبته (٥,٩%)

وذلك نتيجة لما يلي:

١ - تضمنت المصروفات التشغيلية لعام ٢٠١٢م مبلغ (٦٤٠.٤٥٠.٠٠٠) ريال يمثل قيمة مخصص هبوط قيمة الأصول غير المتداولة. حيث قامت المجموعة خلال العام بمراجعة قيمة استثماراتها في الشركات التابعة والمشاريع المشتركة مستخدمة وحدة توليد النقد لكل شركة تابعة ومشروع مشترك كلاً على حدة ، لمعرفة القيم التي يمكن استردادها وكذلك تحديد ما إذا كانت هناك مؤشرات على وجود هبوط في قيمها الدفترية.

ونتج عن ذلك قيام المجموعة بقيد مخصص هبوط في قيمة الاستثمارات والأصول غير الملموسة لكل من

شركة أوجيه للاتصالات ومجموعة بيناريانج القابضة وتفصيلها كما يلي:

بالآلاف الريالات

البيــــــــان	شركة أوجيه للاتصالات	مجموعة بيناريانج القابضة	الاجمالي
الممتلكات والمنشآت والمعدات	٨.٤٢٩	١٩٤.٢١٠	٢٠٢.٦٣٩
الأصول غير الملموسة	٣٤٩.١٤٦	٨٨.٦٦٥	٤٣٧.٨١١
الاجمالي	٣٥٧.٥٧٥	٢٨٢.٨٧٥	٦٤٠.٤٥٠

لذا يأمل الديوان ايضاح المؤشرات أو المعطيات التي بناء عليها تم مراجعة تلك الاستثمارات واستخدام طريقة وحدة توليد النقد .

ب - تحميل قائمة الدخل بقيمة مخصص الضرائب والذي يمثل نصيب المجموعة من الضرائب المستحقة على

الشركات التابعة والمشاريع المشتركة وفقاً للأنظمة الضريبية السائدة في بلدانها وقد بلغ في ٢٠١٢/١٢/٣١م

(١.٠٣٦.٥٩٤.٠٠٠) ريال بزيادة عن العام السابق نسبتها (٢٠٦,٥%) وذلك نتيجة لإطفاء مجموعة بيناريانج

(أحدى الشركات التابعة) الضرائب المؤجلة التي تبلغ حصة المجموعة منها مبلغ (٥٤٤.٠٠٠.٠٠٠) ريال

يرتبط بالقيمة العادلة لرسوم الرخص ورسوم الطيف الترددي الناتجة عن الاستحواذ على مجموعة إيرسل

الهندية في عام ٢٠٠٧ بسبب التعديل في قرارات الجهة التنظيمية.

يأمل الديوان الإفادة عن أسباب عدم تكوين مخصص للضرائب الخاصة بمجموعة بيناريانج خلال الأعوام

السابقة.

س/٢ بلغت الاستثمارات قصيرة الأجل (حسابات مرابحة وودائع) في ٢٠١٢/١٢/٣١ م (٨.٦٧١.٠٥٣.٠٠٠) ريال ، في حين كانت في العام الماضي (٢.٤٤٥.٧٦٢.٠٠٠) ريال بزيادة نسبتها ٢٥٤.٥٣٪. وقد تبين من الايضاح رقم (٤) من ايضاحات القوائم المالية أن معدل العوائد عليها خلال عام ٢٠١٢ م كان بنسبة ١.١٩٪، بينما كان في العام السابق ١.٢١٪.

وفي ظل تدني نسبة العائد على تلك الاستثمارات يرى الديوان أنه من المناسب أن تقوم المجموعة بدراسة ايجاد فرص استثمارية أفضل.

س/٣ بلغت الذمم المدينة في ٢٠١٢/١٢/٣١ م (١١.٩٤٤.٦٥٢.٠٠٠) ريال بزيادة عن العام السابق بنسبتها ١٤.٣٩٪. وقد بلغ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها لتلك الذمم (٢.٠٧٢.٧٧١.٠٠٠) ريال بزيادة نسبتها ٢٢.٩٤٪. كما بلغت الديون المعدومة خلال عام ٢٠١٢ م (١.٢٢٧.٩٩٦.٠٠٠) ريال.

يؤكد الديوان على ضرورة العمل على تنشيط عملية التحصيل واتخاذ الاجراءات النظامية تجاه العملاء المتوقفين عن السداد.

س/٤ بلغت الإيرادات المفوترة غير المحصلة والخاصة بفئة كبار العملاء في ٢٠١٢/١٢/٣١ م (٨٣.٠٠٠.٠٠٠) ريال مقابل (٨٩.٠٠٠.٠٠٠) ريال في عام ٢٠١١ م.

لذا يؤكد الديوان على ضرورة اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة نحو تحصيل تلك الإيرادات.

س/٥ بلغت قيمة الأراضي التي تم نقل ملكيتها للمجموعة حتى ٢٠١٢/١٢/٣١ م (١.٩٢٩.٠٠٠.٠٠٠) ريال وجاري العمل على نقل ملكية الأراضي المتبقية التي تبلغ قيمتها (٢١٢.٠٠٠.٠٠٠) ريال.

يؤكد الديوان على سرعة الانتهاء من تحويل ملكية تلك الأراضي إلى المجموعة وفقاً لما يقضي به المرسوم الملكي رقم م/٣٥ بتاريخ ١٤١٨/١٢/٢٤هـ الذي يقضي بتحويل قطاع البرق والهاتف بوزارة البرق والبريد والهاتف مع مختلف مكوناته وإمكانياته الفنية والإدارية إلى الشركة.

س/٦ تبين من الإيضاح رقم (٢٩) من إيضاحات القوائم المالية والخاص بالمعاملات مع أطراف ذات علاقة بأن هناك قرض بمبلغ (٢.٥١٨.٠٠٠.٠٠٠) ريال مقدم لأحدى الشركات التابعة (بي تي اكسيس - اندونيسيا) والتي تملك مجموعة الاتصالات السعودية (٨٠.١٪) من رأسمالها دون أن يتبين من إيضاحات القوائم المالية طبيعة ذلك القرض وكيفية استرداده والأعباء المالية الخاصة به.

يؤكد الديوان على ضرورة الافصاح عن طبيعة ذلك القرض وكيفية سداده.

ثم شكر رئيس الجمعية ممثلي ديوان المراقبة العامة على ملاحظاتهم وأوضح أن الشركة تتعاون مع

الديوان بشكل فاعل، وتولي ذلك اهمية كبيرة، وتمت الاجابة على تساؤلات ديوان المراقبة على النحو التالي:

ج/١ تتطلب المعايير المحاسبية اجراء فحص اختبار هبوط الاصول في نهاية كل سنة مالية لكل شركة على حدة. هذا الاجراء متبع من الشركة والشركات المستثمر فيها خلال السنوات السابقة . في نهاية عام ٢٠١٢ م

نتج عن اجراء اختبار هبوط الاصول، انخفاض في قيم استثمارات واصول شركة ايرسيل احدى الشركات التابعة لمجموعة بيناريناج القابضة وشركة سل سي احدى الشركات التابعة لشركة أوجيه للاتصالات مما ترتب عليه تسجيل قيم إطفاء تلك الاصول.

ويرجع سبب عدم تكوين مخصص خلال الاعوام السابقة الى ان التعديل في قرارات الجهة التنظيمية في الهند خلال عام ٢٠١٢م مما نتج عنه تسجيل مخصص ضرائب مؤجلة خلال نفس الفترة.

ج/٢ الاستثمارات في الودائع ( المربحات الاسلامية ) تتم وفق سياسة الاستثمار النقدي المعتمدة من قبل مجلس الادارة والتي تقوم على اساس الاستثمار الامن بدون أي مخاطر وبناء عليه يتم استثمار الفوائض النقدية للشركة في مربحات اسلامية امنة المخاطر علما بان العوائد المحققة تعتبر من افضل العوائد الممكنة لفترات قصيرة آمنة حيث تزيد كثيرا عن متوسط نسبة الفائدة على الاقراض بين البنوك SIBOR والتي تعتبر الاداة الاكثر استخداما لتقييم الاستثمارات النقدية .

إضافة الى ذلك فان جميع الاستثمارات النقدية كانت لأقل من ستة أشهر وهذا يوضح مدى الحاجة للنقد خلال فترات قريبة وبالتالي يصعب ايجاد آليات استثمارية نقدية آمنة أخرى للاستثمار النقدي لأسابيع أو أشهر قليلة.

ج/٣ الزيادة في الارصدة المدينة مرتبطة بالزيادة في ايرادات الشركة حيث ارتفعت الايرادات بأكثر من ثلاثة مليارات و٦٠٠ مليون ريال. اضافة الى ذلك قامت الشركة بجهود كبيرة لتطوير عمليات التحصيل لجميع فئات العملاء من خلال تعديل سياسات الائتمان والتحصيل وكذلك المتابعة المستمرة لتطبيق سياسة واجراءات الفصل والإلغاء على العملاء المتوقفين عن السداد وتطبيق الإجراءات النظامية بحقهم. وقد تم العمل على تطوير إجراءات التحصيل الخاصة بفئة الشركات و كبار العملاء وزيادة الموارد المخصصة لمتابعة التحصيل وقد تم إعداد سياسة جديدة للائتمان والتحصيل والتي حددت آلية منح الحد الائتماني للعميل وآلية إصدار الفواتير والمطالبة بالسداد وآلية فصل الخدمة بمراحلها المختلفة في حال عدم سداد العميل.

ج/٤ هذه الايرادات في انخفاض مستمر حيث كانت تبلغ في عام ٢٠١٠م (١١١) مليون ريال وبمتوسط سنوي قدره (١٨٤) مليون ريال للسنوات الاثني عشر السابقة لعام ٢٠١١م حيث قامت الشركة بإقرار وتطبيق عدة سياسات لتقليص المديونية وذلك من خلال عمل مسح ميداني لجميع أرقام الفئة الخاصة وتم تحديث عدد كبير منها باسم المستفيد الفعلي. ويتم متابعة مكالمات دول العمالة وفصل الصفر الدولي للهواتف التي يساء استخدامها وايضا يتم إلغاء الهواتف غير المستخدمة كما انه لا يتم تقديم أي خدمة إلا بعد سداد المستحقات المترتبة أو نقل الرقم على الفئة المنتظمة بالسداد. اضافة الى ذلك فانه يتم حجب الاتصال على المشغلين الآخرين لجميع الهواتف ( للهاتف الثابت ) التي يترتب عليها مستحقات. وهذه الاجراءات ساهمت بشكل كبير في تخفيض المبلغ مقارنة بالمعدل السنوي .

ج/ ٥ عملية نقل ملكية الاراضي تتطلب كثير من الوقت والمرافعات أمام الجهات المختصة وهناك متابعة مستمرة من قبل المختصين في الشركة مع الجهات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة للانتهاء من نقل ملكية الأراضي التي تخص الشركة وتجدر الإشارة الى العديد من الأراضي المتبقية لم يجاز نقلها للشركة بسبب انها تقع ضمن أراضي مملوكة لجهات حكومية مثل الهيئة الملكية للجبيل وينبع وبعض الجامعات وكذلك المخططات الخاصة. كما تود الشركة التأكيد على أنها حريصة كل الحرص على نقل ملكية الاراضي المتبقية الا أن الاجراءات المطلوبة لذلك تحتاج لوقت لاستكمالها.

ج/ ٦ الافصاح المذكور في الايضاح رقم ٢٩ متوافق مع ما ورد في معيار الافصاح عن العمليات مع ذوى العلاقة.

بعد ذلك تم فتح المجال للمساهمين لطرح الاسئلة والتي كانت كالتالي:

س / ذكر احد المساهمين بانهم استبشروا خيرا بقدوم رئيس مجلس ادارة إلى الشركة لإصلاح ما يمكن إصلاحه، والذي ينعكس بإذن الله على المردود المالي، والعائد السنوي، والسؤال ما هي الجدوى الاقتصادية من الاستثمارات الخارجية وما الذي حققته للشركة في هذا الجانب؟

ج / أجاب رئيس الجمعية بان رئيس مجلس الإدارة عضو في المجلس، وقد انتخب رئيساً للمجلس من قبل الاعضاء ولا اعتقد بان له أي صفة أخرى أو ثقل آخر سوى ما يكفله النظام الاساسي للشركة والأنظمة ذات العلاقة حيث حددت عدد من المحاور التي تُحدد دور رئيس المجلس في عدد من الأمور، كما أن الأعضاء الآخرين في مجلس الإدارة من خيرة الأعضاء، واختيروا وانتخبوا من قبل المساهمين، وان الجميع يعمل بجهد وإخلاص لدعم جهود الشركة، والذي سوف ينعكس على أداء الشركة بشكل ايجابي مستقبلاً. ثم ذكر رئيس الجمعية بان الشركة مرت في مراحل عدة، ركزت فيها على استثمارات ضخمة جداً في كافة المجالات، وفي مراحل أخرى ومع وجود المنافسة، ركزت على تقديم الخدمات وتحسين الاداء، وتقليل التكاليف، وفي مجمل ذلك حققت الشركة انجازات مميزة، والريادة في التقنية والخدمات، كما ان كل دورة من دورات المجلس تقوم بتقييم وضع الشركة بشمولية على ضوء ما تتحقق والوضع التنافسي بالمملكة والمنطقة ومن ثم يقومون ببلورة وتبني التوجه المناسب حسب خطط استراتيجية مناسبة لكل مرحلة. والشركة الان في طور دراسة شاملة للاستثمارات الخارجية بشكل عام.

س/ تسأل ممثل المؤسسة العامة للتقاعد ماهي توجهات الشركة بشأن ارتفاع الارباح المبقة ؟

ج / أجاب نائب الرئيس للشؤون المالية بان الاحتفاظ بجزء من النقد يعطي الشركة الوضع المالي المطلوب، وجزء من النقد تمت استثماراته في مشاريع رأسمالية متوقع ان تدر عائد مالي جيد على الأمد الطويل، ويضيف قيمة إجمالية للسهم، وبالتالي تحقق عائد أكثر للمساهمين من خلال القيمة السوقية.



س/ ذكر احد المساهمين بان الشركة تملك المباني والعقارات والبنية التحتية وان سهمها لا يتجاوز ٣٩ ريال وان شركات أخرى تجاوز سهمها ٨٠ ريال، فهل يستمر المساهم في تلقي ٥٠ هلة للسهم...!!، لذا نامل في زيادة توزيع الارباح ؟

ج / ذكر رئيس الجمعية فيما يتعلق بالعقارات التي تملكها الشركة، فإن الشركة أطلقت شركة عقارية متخصصة؛ لتبلور إستراتيجية افضل لاستثمار عقاراتها بطريقة صحيحة، وان شاء الله سيكون لها مردود ايجابي، اما بخصوص توزيع الأرباح فقد أجاب نائب الرئيس للشئون المالية أن قيمة الشركة مرتبطة بسعر السهم، ومرتبطة بعدد الأسهم، بغض النظر عن سعر السهم، والقيمة الاجمالية للشركة ٨٠ مليار تقريبا واعتقد بانها ثاني أعلى قيمة مسجلة في شركات السوق المالي السعودي، وبالتالي قيمتها عالية جداً مقارنة بمعظم الشركات في السوق. كما أن الشركة تقدم اكثر من ٥% كمعدل عائد على الأرباح مقارنة بالسعر السوقي للسهم. وتعتبر شركة الاتصالات من افضل الشركات التي توزع أرباح للمساهمين، إضافة إلى ذلك فان الوضع المالي للشركة والمحافظة على التصنيف الائتماني أحد الأولويات التي تركز عليها الشركة.

س/ تسال احد المساهمين انه لاحظ في معايير اختيار اعضاء مجلس الادارة ان لا يكون موظف في الشركة، ويستثنى من ذلك الرئيس التنفيذي للشركة فلماذا يكون الرئيس التنفيذي من الاعضاء ؟

ج / أجاب سكرتير الجمعية بان جميع اعضاء مجلس الادارة في الشركة غير تنفيذيين، وان جميع التطبيقات المثلى في العالم تفضل أن يكون الرئيس التنفيذي للشركة عضواً في مجلس الإدارة وهو ما يعطي مجالاً للمساهمين ان يرغبوا في ذلك في اختيار الرئيس التنفيذي للشركة عضواً في المجلس، كما أن العديد من الشركات يسمح بذلك، ومثال على ذلك شركة سابك، وشركة موبايلى، كما أن لها محاسن وايجابيات كثيرة. اي ان نظام حوكمة الشركة يسمح بذلك لكن القرار يتخذ من قبل الجمعية العمومية.

س/ طلب أحد المساهمين من ديوان المراقبة العامة ان يدقق على مجلس الادارة السابق ولماذا لا يكون هناك محاسبة لأعضاء مجلس الادارة اذا كانوا مقصرين ؟

ج / طلب رئيس الجمعية من ديوان المراقبة التعليق على السؤال المطروح من قبل المساهم، فأجاب ممثل الديوان بأن ديوان المراقبة العامة يقوم سنوياً بمراجعة الشركات وإعداد تقارير ترفع للمجلس سنوياً وتقوم الشركات بالرد على التقارير، وان هناك مراجعة بشكل ميداني لجميع الشركات التي تملك الدولة فيها أكثر من ٢٥%.

س/ ذكر احد المساهمين أن على المجلس مراجعة اللجان وأعضائها، والتأكد أن كان لهم دور في قرارات غير جيدة، بحيث تُعطى الفرصة لأعضاء جدد لتصحيح الوضع ؟

ج / أجاب رئيس الجمعية بان اعضاء اللجان جميعهم من خيرة الأعضاء، ويهمهم مصلحة الشركة، ويقومون بأدوارهم على اكمل وجه، وأنهم اختيروا من قبل الجمعية العامة، وتم تشكيل اللجان من قبل المجلس مع بداية الدورة، ولا يوجد شك في مدى مصداقيتهم، وحرصهم الشديد على مصلحة الشركة.

س/ ذكر أحد المساهمين بأن الشركة شهدت عدد من الاستقالات فما السبب وراء استقالاتهم ؟

ج / أجاب رئيس الجمعية أن الاستقالات تحصل في كل المنشآت، وهي جزء طبيعي من حركة السوق، وأما الاستقالات التي حصلت في المجموعة مؤخراً فهي محدودة، ولا نملك الإجابة الكاملة عن أسبابها، فالإجابة الكاملة يعرفها زملاؤنا الأفاضل الذين استقالوا، هذا من جهة ومن جهة أخرى فبعضها يتعلق بوظائف تم إلغاؤها وبعضها الآخر لن تكون موجودة في الهيكل التنظيمي الجديد، ومن جانب آخر فالاتصالات السعودية واحدة من أكبر المنشآت الوطنية، وأي كفاءة تغادر وتنضم إلى أي منشأة وطنية أخرى، فهذا مكسب لنا وللوطن بشكل عام. كما أن هناك برامج تقوم بالنظرة الشمولية وإعادة النظر بشكل عام على أداء الشركة وكيفية قيامها بأعمالها ومن ضمنه إعادة النظر في الهيكل التنظيمي الحالي للشركة، والذي ترتب عليه تصميم هيكل تنظيمي جديد يتناسب مع المرحلة القادمة للشركة، مما نتج عنه إلغاء بعض الوظائف وخلق وظائف أخرى، كما أن الشركة لديها قدرات وكفاءات عالية من القياديين، قادرة بإذن الله قيادة الشركة في المرحلة القادمة على أكمل وجه.

س/ تسأل احد المساهمين عن الرؤية المستقبلية للشركة سواء في السوق المحلي او الاستثمار الخارجي؟

ج / اجاب رئيس الجمعية بان رؤية الشركة فيها شمولية سواء في السوق المحلي أو الاستثمار الخارجي، ولا زالت الفرص موجودة في السوق المحلي، وأيضاً في الأسواق الخارجية، من خلال مواصلة النمو، وتعزيز العمليات الدولية، وعمليات التظافر والتكامل للمجموعة، وترسيخ مكانتنا الريادية في السوق المحلي، ونحن على يقين أننا نواصل جهودنا في تحسين التقنية وطرح المزيد من الباقات والخدمات وتعزيز وجودنا الدولي الذي سيدفع أداءنا المالي للنمو، ويتيح لنا أن نمنح القيمة التي تفوق المعدل لمساهميننا من خلال الرقابة وتطبيق الاستراتيجيات التي تحقق لنا الربحية على المدى البعيد.

س/ ذكر احد المساهمين انه في اخر سنتين انخفض توزيع الارباح للشركة من ثلاثة ريال الى ريالين فهل هناك

توجه لزيادة التوزيعات مرة اخرى ؟

ج / اجاب نائب الرئيس للشؤون المالية أن توزيع الأرباح يتوقف على الأرباح المحققة، والتدفقات النقدية للشركة، والتوقعات المستقبلية للاستثمارات الرئيسية، والاستثمارات في أعمال جديدة مع الأخذ في الاعتبار أهمية المحافظة على وضع مالي قوي للشركة. وقد اعتادت الشركة على صرف أرباح ربعية مجزية مقارنة بصافي الأرباح المحققة وصافي التدفق النقدي. وبالرغم من توقع الشركة توزيع أرباح سنوية بشكل ربع سنوي إلا أنه لا توجد أي ضمانات بتوزيع الأرباح بشكل مستمر، كما لا يوجد ضمانات لقيمة الأرباح الموزعة كل عام، بالإضافة إلى انه قد تتغير سياسة توزيع الأرباح من وقت لآخر.

ونعتقد أن المستوى الحالي للأرباح النقدية للأسهم جيد، ويتناسب مع نموذج عملنا في هذا الوقت، ولا نرى تغييراً في هذا التوجه حالياً. كما أن الشركة على يقين أن استثمار هذه الموارد المالية سيحقق عائداً أكبر للمساهمين. وبالتالي لا بد أن نواصل الاستثمار في شبكتنا وتعزيز مواردنا ونحن نتطلع إلى خطط توسعية في المنطقة لنحقق القيمة لمساهميننا. بالإضافة إلى إن الاتصالات السعودية تعطي موضوع التوزيعات أهمية كبرى، فالشركة تأخذ في عين الاعتبار نمو العمليات محلياً ودولياً مما ينعكس فعلياً على إضافة قيمة للمساهمين، والفرص موجودة، وهذا يستلزم أن نحافظ على الملاءة المالية اللازمة لأي فرصة تظهر وتبدو مجدية، وأيضاً للمحافظة على التصنيف الائتماني الحالي من موديز و ستاندارد اند بورز عند A+ & A1.

بعد ذلك تم الانتقال إلى البند الرابع من جدول أعمال الجمعية الخاص بتقرير لجنة المراجعة حول اختيار مراجعي حسابات الشركة من بين المرشحين من قبل لجنة المراجعة لمراجعة القوائم المالية للعام المالي ٢٠١٢م والبيانات المالية ربع السنوية وتحديد أتعابهما، حيث تلا عضو مجلس الإدارة رئيس لجنة المراجعة معالي الأستاذ محمد بن عبد الله الخراشي تقرير لجنة المراجعة الذي تضمن نتائج المفاوضات مع بعض المكاتب المتخصصة في مجال المراجعة الخارجية لغرض القيام بمراجعة القوائم المالية للشركة للعام المالي ٢٠١٢م، وذكر بان لجنة المراجعة بشركتكم الموقرة بطلب عرض من مكاتب المحاسبة المرخص لها والمعتمدة في المملكة وذلك بغرض اختيار أحدها لمراجعة القوائم المالية الموحدة للشركة للعام المالي ٢٠١٣م، وبعد المفاضلة بين هذه المكاتب فقد أوصت اللجنة بترشيح مكتب ديلويت اند توش بكر أبو الخير وشركاهم بمراجعة القوائم المالية الموحدة للعام المالي ٢٠١٣م، وبأتعاب إجمالية قدرها ثلاثة ملايين وستمئة ألف ريال (٣.٦٠٠.٠٠٠) شاملاً المصاريف، وقد نظر مجلس إدارة الشركة في توصية اللجنة وقرر رفعها إلى الجمعية العامة لاعتمادها. ويأمل المجلس موافقة الجمعية العامة للشركة على التوصية باختيار المكتب المذكور وبمبلغ الاتعاب سالف الذكر.

كما تود لجنة المراجعة من جانب آخر اطلاع السادة مساهمي الشركة بأن اللجنة تقوم بالعديد من المهام بناء على الضوابط المنظمة لعملها والمعتمدة من جمعيتكم الموقرة حيث تقوم لجنة المراجعة بدراسة السياسات والإجراءات المالية والإدارية للشركة، وإجراءات إعداد التقارير المالية ومخرجاتها. كما تقوم اللجنة بالاطلاع على تقارير وملاحظات المراجعة الداخلية، والتي تقوم بشكل دوري بفحص مدى كفاية وفاعلية نظام الرقابة الداخلية بالشركة وغيرها من الأعمال بصورة دورية ومنتظمة، وبما يمكن من تقويم كفاءة وفاعلية الأنشطة الرقابية والمخاطر في الشركة، بهدف مساعدة مجلس الإدارة الموقر للوفاء بالمسؤوليات المنوطة به فيما يخص التحقق من كفاية الرقابة الداخلية في الشركة وتنفيذه بفاعلية، وتقديم التوصيات اللازمة لمجلس الإدارة، والتي من شأنها تفعيل الرقابة الداخلية وتطويرها بما يحقق

أغراض الشركة ويحمي مصالح المساهمين والمستثمرين بكفاءة عالية وتكلفة معقولة. حيث قامت لجنة المراجعة في هذا السبيل وخلال العام المالي ٢٠١٢م بعقد ثلاثة عشر اجتماعاً، ناقشت خلالها عدداً من الموضوعات ذات الصلة بأعمال اللجنة، وذلك بحضور المسؤولين في المراجعة الداخلية والقطاعات ذات العلاقة بالشركة ومراجع الحسابات الخارجي، إلى غير ذلك من المسائل المتعلقة بسير العمل في الشركة من كافة الجوانب. حيث ناقشت اللجنة تقارير المراجعة الداخلية، التي شملت عمليات المراجعة الدورية والخاصة والتركيز على الأنشطة والوظائف ذات المخاطر العالية للعمل على رفع كفاءة وربحية عمليات الشركة، ومنها على سبيل المثال مراجعة السياسات والإجراءات المتعلقة بالعمليات الدولية والخدمات المشتركة والشئون الاستراتيجية والتنظيمية وتقنية المعلومات والشبكة ووحدات الأعمال، بالإضافة إلى القطاع المالي، والتي كان من شأنها الحد من فقد الإيرادات وخفض التكاليف في الشركة.

بعد ذلك طلب رئيس الجمعية من المساهمين الحاضرين التصويت على بنود جدول الأعمال، ومن فارزي الأصوات البدء بعملهم، وبعد جمع، وفرز بطاقات التصويت، وأظهر نتائج التصويت، وتوقيعها من قبل سكرتير الجمعية، وفارزي الأصوات بحضور مندوب وزارة التجارة والصناعة طلب رئيس الجمعية من سكرتير الجمعية إعلانها.

وقد قام سكرتير الجمعية بإعلان النتيجة مبيناً أنه بعد جمع، وفرز بطاقات التصويت لاجتماع الجمعية العمومية العادية لمساهمي شركة الاتصالات السعودية المنعقدة بتاريخ ١٤٣٤/٥/٢٠هـ الموافق ٢٠١٣/٤/١م الذي حضره (٤٨) مساهماً يمثلون (١.٦٩٠.١٩٠.٨٨٧) صوتاً منها عدد (١.٦٩٠.١٩٠.٨٨٧) صوتاً بالأصالة، وعدد (٠) صوتاً بالوكالة، من أصل أسهم الشركة البالغ عددها (٢.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠) ألفاً مليون سهم أي بنسبة (٨٤.٥١٪). وبلغ عدد الصوتين عن بعد (٤٠٨) مساهماً يمثلون (٤.٩٣٨.٣٦١) صوتاً أي بنسبه مقدارها (٢.٤٦٩٢٪).

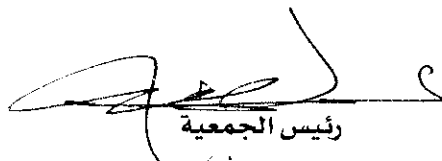
أظهرت نتيجة الفرز التالي.

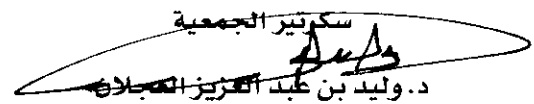
م	البند	الموافقة	النسبة
أولاً	الموافقة على تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٢/١٢/٣١م.	١.٦٩٢.٦٥٩.٨٦١	٩٩.٨٥٪
ثانياً	الموافقة على تقرير مراجعي حسابات الشركة، والحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٢/١٢/٣١م.	١.٦٩٢.٩٩١.١٨٩	٩٩.٨٧٪

م	البند	الموافقة	النسبة
ثالثاً	الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة توزيع أرباح عن الربع الرابع من العام المالي ٢٠١٢م بمقدار ( ٠.٥٠ ) ريال للسهم بالإضافة إلى ما تم توزيعه عن الثلاثة أرباع الأولى من عام ٢٠١٢م البالغ (١.٥٠) ريال للسهم بحيث يصبح إجمالي الربح الموزع عن العام المالي ٢٠١٢م (٢) ريال للسهم، وستكون احقية ارباح الربع الرابع ٢٠١٢م للمساهمين المقيدون في سجلات تداول بنهاية تداول يوم انعقاد الجمعية وسيتم صرف الأرباح يوم الأربعاء ١٤٣٤/٥/٢٩هـ الموافق ٢٠١٣/٤/١٠م، وترحيل ما تبقى من صافي الأرباح للأعوام القادمة.	١.٦٩٤.٠٦٥.٦٦٨	%٩٩.٩٤
رابعاً	الموافقة على اختيار مراجع حسابات الشركة من بين المرشحين من قبل لجنة المراجعة لمراجعة القوائم المالية للعام ٢٠١٣م والبيانات المالية الربع سنوية وتحديد أتعابه.	١.٦٩٣.٠٢٢.٦٨١	%٩٩.٨٨
خامساً	الموافقة على سياسات ومعايير وإجراءات العضوية لمجلس الإدارة.	١.٦٩٢.٤٢٥.٥٦٣	%٩٩.٨٤
سادساً	الموافقة على تحديث وثيقة الضوابط المنظمة لعمل لجنة المراجعة.	١.٦٩٣.٠٤٩.٢٠٩	%٩٩.٨٨
سابعاً	إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المنتهية في ٢٠١٢/١٢/٣١م.	١.٦٩٢.١٤٢.٤٦٠	%٩٩.٨٢

ثم ختم رئيس الجمعية الاجتماع بالشكر لله عز وجل على توفيقه، ثم تساهمي الشركة على حضورهم وتمنى التوفيق والسداد للجميع.

والله ولي التوفيق ،،،

  
رئيس الجمعية  
م / عبد العزيز بن عبد الله الصقير

سكرتير الجمعية  
  
د. وليد بن عبد العزيز العجلان